

Distr.: General
18 July 2005
Arabic
Original: Arabic/English/Russian/
Spanish

الجمعية العامة



الدورة الستون

البندان ٩٥ و ١٠١ من جدول الأعمال المؤقت*
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في
منطقة الشرق الأوسط
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط
تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - ملاحظات
٤	ثالثا - الردود الواردة من الحكومات
٤	بوليفيا
٥	شيلي
٥	جمهورية إيران الإسلامية
٩	إسرائيل
١٣	اليابان

* A/60/150.

- ١٥ المكسيك
- ١٧ الاتحاد الروسي
- ١٨ الجمهورية العربية السورية

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ١٠ من قرارها ٦٣/٥٩ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول الأخرى المعنية، وفقا للفقرة ٧ من القرار ٣٠/٤٦ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، آخذا في الاعتبار تطور الحالة في المنطقة، وأن يلتمس آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقريره المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/435) أو غير ذلك من التدابير ذات الصلة، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي الفقرة ١١ من القرار ذاته، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أيضا أن يقدم إليها في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب.

٢ - وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أرسلت مذكرة شفوية إلى سائر الدول الأعضاء تلفت انتباهها إلى الفقرة ١٠ من القرار ٦٣/٥٩ وتلتمس آراءها بشأن المسألة. أما الردود التي وردت من كل من الاتحاد الروسي وإسرائيل وإيران (جمهورية - الإسلامية) وبوليفيا والجمهورية العربية السورية وشيلي والمكسيك واليابان، فهي مستنسخة في الفرع الثالث أدناه. وستصدر أي ردود أخرى من الدول الأعضاء كإضافات لهذا التقرير.

ثانيا - ملاحظات

٣ - ما زالت مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط تكتسي أهمية كبيرة. ويجدر التذكير بأن الدول الأطراف كررت من جديد، خلال المناقشة العامة والمداومات بشأن المسألة خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة سنة ٢٠٠٥، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، الإعراب عن تأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكذلك من غيرها من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وأعدت تأكيد أهمية تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، كما سلمت بأن القرار لا يزال ساري المفعول حتى تحقيق أهدافه وغاياته.

٤ - وأجرى الأمين العام في مناسبات عدة مشاورات عديدة مع الأطراف المعنية في المنطقة وخارجها لاستكشاف مزيد من سبل ووسائل تشجيع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويساور الأمين العام القلق من أن تؤثر التطورات

الجارية في المنطقة منذ تقريره السابق عن الموضوع المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (A/59/165 (Part.I)) على الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٥ - ويعتقد الأمين العام أن ثمة حاجة إلى مواصلة الجهود ويرحب بالمحاولات الأخيرة الرامية إلى إعطاء زخم جديد لخارطة الطريق - التي أعدتها اللجنة الرباعية التي تضم الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة. ويناشد الأمين العام جميع الأطراف المعنية في المنطقة وخارجها أن تستأنف الحوار بغية تهيئة ظروف أمنية مستقرة والتوصل إلى تسوية نهائية من شأنها أن تيسر عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويجدد الأمين العام الإعراب عن استعداد الأمم المتحدة الثابت لتقديم أية مساعدة قد تفيد في هذا الصدد.

ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات

بوليفيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٥ أيار/مايو ٢٠٠٥]

ما فتئت الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال البرنامج المعني بموضوع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، منذ عدة عقود تشجع دول منطقة الشرق الأوسط على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولكن لم يمكن أن يتجسد ذلك إلى الآن، مما فسخ المجال حتى لتدخلات عسكرية في بلدان تلك المنطقة.

وتعتبر بوليفيا أن اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط يتسم بأهمية حيوية لوضع إطار ملائم للتوصل إلى حل سلمي للصراعات في المنطقة.

غير أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يحتاج إلى وقت طويل. وفي الوقت نفسه، يجب اتخاذ مبادرات متفق عليها تقبل دول المنطقة بموجبها إخضاع كل أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسيطلب هذا من الوكالة جهوداً أكبر من الجهود المبذولة من أجل المناطق الأربع الخالية من الأسلحة النووية القائمة فعلاً (تلاتيلوكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا).

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥]

تؤيد شيلي، في إطار توسيع نطاق المناطق الخالية من الأسلحة النووية وزيادة عددها، إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

وقد أعربت شيلي، في مؤتمر الدول الأطراف الموقعة على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية المعقود في مكسيكو سيتي في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، عن تأييدها لمبادرة إنشاء آليات موثوقة وواقعية من شأنها أن تيسر إنشاء هيكل تنسيق ملائمة وتشاطر المعلومات وتبادل الخبرات المماثلة والمفيدة بين المناطق الأربع الخالية من الأسلحة النووية الموجودة وتلك التي يمكن أن تنشأ في المستقبل ومن بينها المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

جمهورية إيران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]

[٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥]

تعتبر جمهورية إيران الإسلامية أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية آلية إقليمية معترف بها من أجل تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. والأهم من ذلك أن هذه الفكرة تضطلع بدور مفيد في منع خطر الحرب النووية. ويتفق هذا الترتيب مع أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح.

وقد مضت ثلاثة عقود مذ قدمت إيران هذه الفكرة لأول مرة سنة ١٩٧٤. وتدل القرارات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط التي ما برحت تتخذها الجمعية العامة للأمم المتحدة دون تصويت منذ سنة ١٩٨٠، على أهمية تحقيق هذه الفكرة النبيلة في منطقة الشرق الأوسط الحيوية. وترد في الفقرات التالية الإنجازات التي حققتها جمهورية إيران الإسلامية في الوفاء بمبادئ وأهداف القرار المتعلق بـ "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط" على ثلاثة مستويات من المقاييس: الوطنية والإقليمية والدولية والنتائج المتعلقة بمسار العمل في المستقبل.

المقاييس الوطنية

أظهرت جمهورية إيران الإسلامية، بتخليها عن الخيار النووي وإخضاع مرافقها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إصرارها الحازم على القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية. ومن ثم، فإن ذلك العمل يؤكد تأييد جمهورية إيران الإسلامية الذي لا يني لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بهدف نهائي يتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وقد صدقت جمهورية إيران الإسلامية على النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية سنة ١٩٥٨ ووقعت فيما بعد على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سنة ١٩٦٩ وصادق برلمانها عليها سنة ١٩٧٠. وقد توجت هذه العملية بالتصديق على اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية سنة ١٩٧٣ وتمت في نهاية المطاف بالتوقيع على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

وبتنفيذ جمهورية إيران الإسلامية لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وتحديدًا المادتين الثانية والثالثة من المعاهدة، تكون كل مرافقها النووية مكرسة للأغراض السلمية وخاضعة للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلاوة على ذلك، وللمساهمة في إقامة عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، انضمت جمهورية إيران الإسلامية كذلك إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وإلى اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وبروتوكول جنيف لسنة ١٩٢٥.

المقاييس الإقليمية

بسبب عدم انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم الانتشار وأهم من ذلك، رفض هذا النظام وضع مرافقه النووية غير الخاضعة للضمانات تحت نظام التحقق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ستبقى إقامة مثل هذه المنطقة تطلعًا نبيلًا طالما سعت إليه بلدان المنطقة لا يزال ينتظر التحقيق. وقد أدى التصرف غير المسؤول لهذا النظام في هذا الصدد إلى تعريض إقامة مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط في المستقبل القريب لشكوك حقيقية.

وتفيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، أن جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط أصبحت بعد انضمام عدة بلدان مؤخرًا إلى هذه المعاهدة، باستثناء النظام الإسرائيلي، دولًا أطرافًا فيها. وطالب مؤتمر الاستعراض السادس جميع الدول، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية ودول الشرق الأوسط وغيرها من الدول المعنية، بالإبلاغ من خلال المؤتمر، وكذلك من خلال

رئيس اجتماعات اللجنة التحضيرية المقرر عقدها قبل المؤتمر، عن الخطوات المتخذة للنهوض بتحقيق إقامة تلك المنطقة وإعمال أهداف وغايات القرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

والخطوة التالية هي اتخاذ تدابير ملموسة من أجل ضمان انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وحث هذا النظام بقوة على الانضمام دون تأخير إلى هذه المعاهدة وإحضار مرافقه غير الخاضعة للضمانات لنظام التحقق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٥٩ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى الأمين العام إبلاغها بنتائج مشاوراته مع بلدان المنطقة من أجل تحقيق هذه الفكرة. ونعتقد بأنه ينبغي للأمين العام أن يوفد مبعوثاً خاصاً إلى بلدان المنطقة من أجل إجراء المشاورات المطلوبة مع هذه البلدان لتيسير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. فإسرائيل في الوقت الحاضر، هي الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالرغم من الدعوات المتكررة من المجتمع الدولي المثبتة في القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لسنة ١٩٩٥، وما يتصل به من قرارات ومقررات الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فإن إسرائيل، لثقتها في الدعم السياسي والعسكري من الولايات المتحدة الأمريكية، لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم تخضع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. بل إن إسرائيل لم تعلن حتى نيتها الانضمام إلى المعاهدة. وتهدد الأنشطة النووية السرية لإسرائيل بشكل خطير السلام والأمن الإقليميين وتعرض نظام عدم الانتشار للخطر.

المقاييس الدولية

أعربت جمهورية إيران الإسلامية، كرد إيجابي على دعوة المؤتمر الاستعراضي السادس الموجهة إلى الدول الأطراف، عن تأييدها دون تحفظ للتعميل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ولم تدخر جهداً من أجل تحقيق هذا الهدف البالغ القيمة.

وقد أكد مقرر المؤتمر الاستعراضي لسنة ٢٠٠٠ من جديد الإرادة السياسية للمجتمع الدولي فيما يتعلق بأهمية إنشاء مثل هذه المنطقة في منطقة الشرق الأوسط.

وكانت إيران هي التي أطلقت سنة ١٩٧٤ فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية باعتبارها تديراً هاماً لتزع السلاح وكذلك لبناء الثقة في منطقة الشرق الأوسط وتلى ذلك اتخاذ قرار الجمعية العامة. ومنذ سنة ١٩٨٠، تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة سنوياً،

بتوافق الآراء، قرارا بشأن هذه المسألة. ويعد استمرار اتخاذ هذا القرار في الجمعية العامة مظهرا من مظاهر التأييد العالمي لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط من خلال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فيها.

وتلتزم جمهورية إيران الإسلامية، بصفتها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التزاما تاما بتعهداتها الدولية وتؤمن بأن هذا الصك الدولي هو حجر الزاوية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وسيضمن انضمام الجميع إلى هذه المعاهدة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة على نحو فعال.

وأكد المؤتمر الاستعراضي لسنة ٢٠٠٠ من جديد أهمية القرار المتعلق بالشرق الأوسط. ونظرا للأحكام الهامة الواردة في هذا القرار، فإن جمهورية إيران الإسلامية وغيرها من دول المنطقة تأمل بأن ينفذ هذا القرار على وجه السرعة، ولا سيما من جانب الدول المشتركة في تقديمه، أي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بوصفها الدول الوديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد دأبت جمهورية إيران الإسلامية في الحوارات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح التي تجريها مع الدول الأعضاء الأخرى، ولا سيما مع بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية والأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على حثها على المساهمة النشيطة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

طريق المستقبل

ترى جمهورية إيران الإسلامية أنه، إلى حين تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة، لا ينبغي لأي بلد في هذه المنطقة أن يقوم باستحداث الأسلحة النووية أو إنتاجها أو تجريبها أو حيازتها أو السماح بوضع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية على أراضيها، أو على الأراضي التي تخضع له، وأن يمتنع عن اتخاذ إجراءات تتعارض مع نص وروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من القرارات والوثائق الدولية التي تتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن المؤتمرات الاستعراضية تضطلع بدور هام في تحقيق إقامة مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط. ويمكن تحقيق مثل هذه المنطقة من خلال إنشاء هيئة خاصة داخل مؤتمرات الاستعراض تقوم بالنظر في مقترحات بشأن الأخذ بطرق

ووسائل جديدة في شكل توصيات محددة من أجل اتخاذ خطوات عاجلة وعملية بغية تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لسنة ١٩٩٥.

وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية اعتقاداً راسخاً بأن وضع خطة عمل وجدول زمني متفق عليهما لتحقيق الطابع العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما في الشرق الأوسط، ينبغي أن يحظى بأولوية عليا في جدول أعمال كافة الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولا بد من ممارسة ضغط كاف على إسرائيل لحملها على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واحضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تمهيد السبيل للهدف الذي طال السعي إليه المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

وأخيراً، فإن من شأن انضمام إسرائيل غير المشروط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإبرام اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يؤدي، دون شك، إلى تحقيق إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أجل قريب.

إسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]

[٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥]

دأبت إسرائيل على التأكيد على أن المسائل النووية وجميع قضايا الأمن الإقليمي التقليدية وغير التقليدية في الشرق الأوسط، ينبغي أن تعالج في السياق الشامل لعملية السلام. وهذا هو الإطار الذي تدعم فيه إسرائيل القيام في نهاية المطاف بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تكون قابلة للتحقق المتبادل، وتكون أيضاً خالية من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والقذائف التسيارية.

ولا يعبر قرار الجمعية العامة ٦٣/٥٩ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط بشكل واف عن موقف إسرائيل إزاء المسألة النووية في المنطقة. ولدى إسرائيل في واقع الأمر تحفظات جوهرية مهمة إزاء بعض عناصر هذا القرار.

وعلى الرغم من هذه التحفظات، اختارت إسرائيل لما يزيد على ٢٠ عاماً الانضمام إلى توافق الآراء حول هذا القرار، وبذلت جهوداً مكثفة للمحافظة على نصه

ومنع إدخال تغييرات عليه من جانب واحد. وقد تصرفت إسرائيل على هذا النحو انطلاقاً من إيمانها بأن ثمة حاجة جوهرية لبناء الثقة وإيجاد رؤية مشتركة بين جميع الدول في الشرق الأوسط بدلا من التركيز على المواقف المختلفة. ويقتضي تشجيع هذه الرؤية أخذ الظروف الخاصة للشرق الأوسط بعين الاعتبار؛ حيث يرتبط بعضها ارتباطاً وثيقاً بالسلمات الخاصة للمنطقة، فيما ينبع بعضها الآخر من التغييرات التي حدثت مؤخراً على الساحة الدولية. ورغم التطورات الإيجابية العديدة التي شهدتها المنطقة في مجال عدم الانتشار، لا تزال هناك بلدان تحصل على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وتطورها، وتنكر حق إسرائيل في الوجود، وتواصل بأسلوب تهجمي انتهاج ممارسات عدائية ضد إسرائيل.

ويستمر أيضا عدم إحراز تقدم في معالجة الثغرات المعترف بوجودها في الأنظمة العالمية لعدم الانتشار التي تتيح لبعض الدول انتهاك التزاماتها الدولية دون عقاب. ويصدق ذلك بصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط حيث يبدو واضحا أن الانضمام إلى الاتفاقيات العالمية لا يوفر ضمانات كافية، وذلك في ضوء سجل عدم امتثال بعض دول المنطقة للالتزامات الدولية. وحالة العراق، والشواغل التي يجري تشاؤها على نطاق واسع بشأن جمهورية إيران الإسلامية، لا سيما بعد الأمور التي تكشفت مؤخراً عن أنشطتها النووية، تعد أمثلة على هذا الواقع. وتؤثر هذه البيئة من التهديدات المتزايدة تأثيراً حاسماً في قدرة المنطقة على المضي نحو إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. وقد تزايد خطر هذه الوقائع الإقليمية مع ما تكشف من وجود سوق سوداء وانتشار شبكات تنقل من خلالها المعدات والتكنولوجيا والمعرفة النووية. وقد أصبحنا لا نواجه فقط مجموعة صغيرة من الدول المارقة بل أيضا جهات فاعلة من غير الدول.

ولذلك، ثمة حاجة ملحة إلى تكثيف الجهود من أجل وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية في البلدان التي تثير القلق في الشرق الأوسط، فضلا عن عدم تقديم تكنولوجيات دورة الوقود النووي إلى دول إضافية. وهناك ضرورة ملحة لبذل عديد من الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لتشجيع اتخاذ طائفة متنوعة من التدابير من بينها فرض ضوابط أكثر صرامة على الصادرات من المواد الحساسة إلى البلدان المنخرطة في أنشطة واسعة للانتشار، والمتورطة أيضا في دعم الإرهاب.

إن هذا الواقع المقلق في الشرق الأوسط يقتضي اعتماد نهج عملي تدريجي، يراعي أيضا الهدف النهائي المتمثل في إقامة علاقات سلمية وتحقيق المصالحة فيما بين جميع دول المنطقة. وكما برهنت التجربة في مناطق أخرى ومنها أمريكا اللاتينية، فإن هذه العملية في جوهرها عملية تدريجية. ولا يمكن لها أن تبدأ واقعا إلا بترتيبات متواضعة لتدابير بناء الثقة،

من أجل إيجاد الثقة الضرورية للاضطلاع بالتزامات تعاونية أكثر طموحاً في المجال الأمني. ولا يمكن تنفيذ تدابير فعّالة لتحديد الأسلحة ومداومتها إلا في منطقة لا تشكل فيها الحروب والتزاعات المسلحة والإرهاب والعداء السياسي والتحريض مظهراً من مظاهر الحياة اليومية.

وقد سَعَت إسرائيل في السنوات الأخيرة إلى إرساء دعائم السلام في منطقتنا على أساس مصالحة تاريخية تنطوي على مفاهيم التوفيق والثقة والاحترام المتبادلين والحدود المفتوحة وحسن الجوار. ووضَع الأساس لتعايش إسرائيل مع جيرانها في معاهدتي السلام الثنائيتين مع مصر والأردن، وما زلنا نأمل في أن يتسع نطاق هذه العملية ليشمل الفلسطينيين ولبنان والجمهورية العربية السورية. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، بذلت إسرائيل جهداً كبيراً للإسهام في إنجاح محادثات تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام. وكانت محادثات تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي هي المنتدى الملائم لتعزيز الثقة ومعالجة قضايا الأمن الإقليمي وتحدياته. لكن هذه المحادثات توقفت للأسف من قبل دولة أخرى في المنطقة بدلاً من أن تصبح قناة مهمة للحوار الإقليمي.

وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم على الصعيدين الإقليمي والعالمي على النحو المذكور، حاولت إسرائيل خلال العقد المنصرم المشاركة بصورة أكبر في الجهود الدولية لعدم الانتشار وتحديد الأسلحة التي لا تنال من الهوامش الأمنية الحيوية بالنسبة لها. وتشكل هذه الجهود مكوناً هاماً في مجمل الجهود الرامية إلى تحسين المناخ الأمني الإقليمي. ومن هذا المنطلق وقَّعت إسرائيل اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٣، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة في عام ١٩٩٥.

وإضافة إلى ذلك، اعتمدت إسرائيل العام الماضي قانوناً للتصدير والاستيراد (مراقبة الصادرات من المواد الكيميائية والبيولوجية والنووية). ويحظر هذا القانون تصدير المواد والأصناف المخصصة لإرمح أسلحة الدمار الشامل، ويضع نظماً لمراقبة الأصناف المتعلقة بالمخالات النووية والكيميائية والبيولوجية، استناداً إلى قوائم وضعها فريق استراليا ومجموعة موردي المواد النووية. وبعتماد هذا القانون، تنفذ إسرائيل سياستها المتمثلة في التقييد بتلك النظم لمراقبة الصادرات. ويكمل هذا القانون التشريع التي اعتمدهت إسرائيل لمراقبة الصادرات من القذائف والمواد المتصلة بها بصفتها منضمة إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وبناء على ذلك، ترحب إسرائيل باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يهدف إلى

تحديد خطوات ملموسة إزاء انتشار أسلحة الدمار الشامل، لا سيما إلى الجهات الفاعلة من غير الدول، كما أنها ملتزمة بتنفيذه.

وتشارك إسرائيل المجتمع الدولي قلقه المتعلق بتعزيز سلامة وأمن المواد والمرافق النووية لمنع إساءة استغلالها. ومن هذا المنطلق، انضمت إسرائيل إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ولعبت في السنوات الأخيرة دوراً نشطاً في المداولات المتعلقة بها، ووقعت اتفاقية الأمن النووي، ودعمت مدونة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقواعد السلوك بشأن أمن مفاعلات البحوث، وأيدت مدونة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقواعد السلوك بشأن سلامة وأمن المصادر المشعة.

وتشارك إسرائيل أيضاً في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. كما تشارك بصورة بناءة في جهود الأمم المتحدة وفي منتديات أخرى لمنع انتشار القذائف التسيارية والتكنولوجيا ذات الصلة.

ونحن، في الشرق الأوسط نعد عرضة بشكل خاص للعواقب الوخيمة لعمليات النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك تعلق إسرائيل أهمية كبيرة على المحاولة العالمية، بما في ذلك المداولات التي تجريها الأمم المتحدة، بشأن سبل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه، وتأمل في أن يسهم تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠١ في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي والحد من التوترات في مختلف المناطق بما في ذلك الشرق الأوسط.

وكما يدرك المجتمع الدولي، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ينبغي أن يقوم على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بإرادة حرة بين جميع دول المنطقة المعنية. ولا يمكن إنشاء مثل هذه المنطقة إلا عن طريق مفاوضات مباشرة بين دولها، وبعد أن تكون قد اعترفت بعضها ببعض الآخر وأقامت علاقات سلمية ودبلوماسية كاملة فيما بينها. ولا يمكن بطبيعة الحال إنشاء هذه المنطقة والتأكد من فعاليتها إلا من قبل الأطراف أنفسهم، كما لا يمكن أن تنشأ في وضع لا تزال فيه بعض الدول في حالة حرب فعلية مع إسرائيل وترفض من حيث المبدأ إقامة علاقات سلمية معها أو حتى الاعتراف بحقها الأساسي في الوجود.

وفي غياب هذه الشروط المسبقة، يمكننا التعلم من خبرات المناطق الأخرى في بناء الأمن الإقليمي. ومن هذا المنطلق، وخلال زيارة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لإسرائيل في صيف عام ٢٠٠٤، اقترحت إسرائيل جدول أعمال حلقة دراسية تعقد برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل التعلم من خبرات المناطق الأخرى في بناء الأمن

الإقليمي ودراسة ملاءمتها للشرق الأوسط. إلا أننا نشعر بالأسف لأن الاتفاق المبدئي بشأن طرائق انعقادها والتي ساعدت إسرائيل في تأمينها بجهد كبير، والمناقشات المطولة بشأن الموضوعات التي يجري طرحها للنقاش، عجزت عن إيجاد الظروف اللازمة لعقد هذا الاجتماع.

وفي اعتقادنا أن اتخاذ قرارات أحادية الجانب وغير متوازنة تهدف إلى عزل إسرائيل واستبعادها، ومنها القرار المتعلق "بخطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، لا تسهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. كما أنها تقوّض الثقة ومناخ التعاون اللذين يعدان عنصرين أساسيين في تحقيق هذا الهدف بتجاهلها الواقع المعقّد للمنطقة.

ويتعين أن تدرك البلدان، لا سيما في الشرق الأوسط، أن هذه القرارات لا يمكن أن تكون بديلاً عن الحاجة إلى إجراء مفاوضات مباشرة وإلى بناء الثقة وتخفيض التهديدات وإقامة علاقات سلمية مستقرة في المنطقة؛ وكلها معالم أساسية على طريق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. لقد اتبعت إسرائيل باستمرار، على مر السنين، السياسة الموضحة أعلاه. وترى إسرائيل أن هذه السياسة صالحة اليوم كما كانت صالحة على مدى العقد الماضي، لأنها توفر توجيهاً سليماً لبناء الأمن الإقليمي ارتكازاً إلى أسس الاستقرار والسلام.

اليابان

[الأصل: بالانكليزية]

[٩ أيار/مايو ٢٠٠٥]

١ - يثير عدم إحراز تقدم في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قلقاً بالغاً إزاء مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أيدت اليابان تأييداً كاملاً ولا تزال قرار سنة ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها والذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ومن نظم إيصالها وقابلة للتحقق منها فعلياً في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، انضمت اليابان إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط التي تقدم إلى الجمعية العامة منذ سنة ١٩٧٤ بتوافق الآراء.

٢ - ويتطلب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ونظم إيصالها، في نهاية المطاف، انضمام جميع دول المنطقة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما أن من شأن

انضمام جميع دول المنطقة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن يشكل خطوة عملية هامة نحو هذه الغاية. وتشارك اليابان بنشاط في الجهود الدولية المبذولة لتشجيع الانضمام الشامل إلى هذه الصكوك المتعددة الأطراف الملزمة قانوناً والمتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وكجزء من تلك المساعي، ما فتئت اليابان تحت حكومة إسرائيل على المستوى الوزاري على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، وكذلك على الانضمام إلى المعاهدات الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل في أسرع وقت ممكن. وما فتئت اليابان أيضاً تحت حكومات الجمهورية العربية السورية ومصر وجمهورية إيران الإسلامية، على المستوى الوزاري، على الانضمام في أقرب وقت إلى المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

٣ - ولا يقل عن ذلك أهمية، ضمان الامتثال لهذه الصكوك القانونية بشكل كامل. وترى اليابان أيضاً أن من الجوهري أن تنضم الحكومة العراقية المقبلة إلى جميع اتفاقات عدم الانتشار ذات الصلة لكي تثبت استعدادها للتصرف كعضو مسؤول من أعضاء المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، تشدد اليابان على ضرورة تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يضطلع بدور حيوي في ترسيخ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤمن اليابان إيماناً راسخاً بأن إبرام جميع دول المنطقة لاتفاقات ضمانات الوكالة ولبروتوكولات الإضافية أمر أساسي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

٤ - وتقر اليابان بأهمية كون جمهورية إيران الإسلامية واصلت طواعية تعليقها لجميع الأنشطة المتصلة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته ومددته. وفي نفس الوقت، تكرر اليابان تأكيد قلقها البالغ من أن تكون سياسة التكتّم التي اتبعتها إيران حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ قد أسفرت عن العديد من الانتهاكات لالتزاماتها بالامتثال لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعتقد اليابان بأنها من الجوهري، من أجل تبديد المخاوف الجدية التي تساور المجتمع الدولي، أن تنفذ جمهورية إيران الإسلامية بصدق جميع المطالب الواردة في قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة. وتأمل اليابان بأن تكلل عملية التفاوض الجارية حالياً بين بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة/الاتحاد الأوروبي وجمهورية إيران الإسلامية بالنجاح. وما فتئت اليابان تحت جمهورية إيران الإسلامية في كل مناسبة على وجه الخصوص على أن توافق من خلال مفاوضاتها مع بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة/الاتحاد الأوروبي على تقديم "ضمانات موضوعية" كافية بأن برنامجها النووي موجه للأغراض السلمية حصراً.

٥ - وترحب اليابان بقرار الجماهيرية العربية الليبية المعلن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بالتخلي عن جميع برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، و تعرب عن قلقها في الوقت نفسه إزاء عدم وفائها في الماضي بمتطلبات اتفاق الضمانات الذي أبرمته، وهو ما يشكّل عدم امتثال له. واليابان على استعداد لمساعدة الجهود التي يبذلها البلد حالياً من أجل الامتثال للضوابط والأطر القانونية الدولية المتعلقة بتزع السلاح وعدم الانتشار. وقد أجرت اليابان مشاورات ثنائية حول نزع السلاح وعدم الانتشار مع الجماهيرية العربية الليبية لأول مرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٦ - وتلتزم اليابان التزاماً صارماً بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط، التي تعتبر مفتاح تحقيق الاستقرار الإقليمي. ويمثل هذا الاستقرار عاملاً حيوياً في تهيئة الظروف المناسبة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وستكثف اليابان مشاوراتها السياسية مع الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل تشجيع جهود السلام التي يبذلونها وستساعد الفلسطينيين على إقامة دولة مستقلة وفقاً لخارطة الطريق.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[٥ أيار/مايو ٢٠٠٥]

تؤيد المكسيك الانضمام إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإنشاءها وتوسيع نطاقها، إذ أنها تعبر عن الاهتمام الذي يوليه أعضاؤها للممارسة الحرة لسيادتهم، واختيارهم لالتزامهم القانوني بنظام يتسم بالغياب التام للأسلحة النووية ويقترن بنظام دولي للتحقق من ذلك الالتزام ومراقبته وضمان إنفاذه.

ولهذه الغاية نفسها، أعربت المكسيك عن تأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، إدراكاً منها لما يمكن أن تقدمه من مساهمة في تعزيز قيام سلام شامل ومستقر ودائم في الشرق الأوسط، وكذلك في هدف نزع السلاح النووي. وتعتبر المكسيك أن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها وجهاً لوجه واحدة وترى في هذا الصدد أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تقود إلى هدف القضاء التام على الأسلحة النووية.

وقد حدثت هذه القناعة بالمكسيك إلى الترويج لعقد مؤتمر الدول الأطراف الموقعة على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وهو الذي انعقد فعلاً في تلاتيلولكو في مكسيكو سيتي في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ والذي نجح

باعتقاد إعلان سياسي يعرب عن اقتناع أعضاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً، على أساس اتفاقات تبرمها الدول المعنية في المنطقة بمحض إرادتها، يعزز السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي، ويدعم نظام عدم الانتشار النووي ويساهم في تحقيق نزع السلاح النووي.

وقد أشير في الإعلان المذكور إلى أن إنشاء المناطق المذكورة والامتثال التام لهذه الاتفاقات أو الترتيبات يضمن خلو هذه المناطق حقاً من الأسلحة النووية، كما يشكل احترام الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذه المناطق تدبيراً هاماً من تدابير نزع السلاح النووي.

وقد أكدت الدول الأعضاء في المناطق المذكورة، في الفقرة ١٨ من الإعلان، الإعراب من جديد عن تأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وجمدت، في هذا الصدد، تأكيد أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاعها كل منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل الوصول إلى هدف الانضمام الشامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وبذلك، تعتبر المكسيك أن ذلك يمثل تأكيد التزامها بمبادرة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية واتفاقها معها. وبالتالي، فقد أيدت المكسيك القرارات التي تم اتخاذها بهذا الشأن في الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي إطار عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وترى المكسيك أنه يجب اتخاذ خطوات عملية على وجه الاستعجال لإنشاء تلك المنطقة وفق ما أشارت إليه الوثيقة الختامية للمؤتمر السادس لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة ٢٠٠٠. ولذلك، فقد اعتبرت، في إطار مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في نيويورك في الفترة من ٢ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، أنه ينبغي استمرار السعي من أجل التنفيذ التام للقرار الذي اتخذته مؤتمر الاستعراض لسنة ١٩٩٥ والمتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في منطقة الشرق الأوسط وأنه ينبغي أن يطلب تقديم تقارير عن التقدم المحرز في بلوغ هذا الهدف.

ومن اللازم، في الحملة الدولية من أجل القضاء على الأخطار النووية، بذل المزيد من الجهود لمواجهة مخاطر الانتشار النووي وكذلك من أجل إحراز تقدم نحو هدف نزع السلاح النووي ذاته. وفي هذا السياق، تعتقد المكسيك أنه ينبغي لكل طرف من الأطراف المعنية أن يخطو خطوة إلى الأمام في التزامه لصالح السلام في المنطقة. وتعد الإعلانات أحادية الجانب،

وتدابير تعزيز الثقة والشفافية، وتدابير التحقق من الأسلحة وإحصائها، وقيام البلدان الحائزة للأسلحة النووية بمنح ضمانات أمنية، والتنفيذ التام للبروتوكول الإضافي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغير ذلك من التدابير، من الأساليب التي تحظى بالقبول على نطاق واسع من أجل تهيئة بيئة تفضي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

وتعتبر المكسيك أن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة عن التدابير الفعالة التي يمكن التحقق منها، والكفيلة بتيسير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط لسنة ١٩٩٠، تشكل خطوات إيجابية ينبغي أن تتفق عليها دول المنطقة وأن تحدد تفاصيلها من أجل إحراز تقدم مطرد ومنتظم نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وتؤكد المكسيك على أن الحوار والإرادة السياسية لكل دولة من دول المنطقة مكون أساسي للتوصل إلى تفاهم يمهّد الطريق أمام السلام والتنمية لشعوبها.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥]

مقترحات بصدد قرار الجمعية العامة ٦٣/٥٩ المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط"

نرى أنه يتعين أن يعكس مشروع القرار الجديد ما يلي:

سيفيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥ وأحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠، في تلبية الحاجة الملحة لإقامة السلام وإرساء الاستقرار في المنطقة. وتؤدي التحولات الإيجابية التي طرأت مؤخرا على مواقف بعض بلدان المنطقة بشأن عدم الانتشار إلى التفاؤل المشوب بالحذر في هذا الاتجاه. ويأتي في المقدمة هنا تحلي الجماهيرية العربية الليبية طوعا عن تنفيذ أي برنامج لتصنيع أسلحة الدمار الشامل والتقدم المحرز في مجال تهدئة المخاوف المتصلة بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية. ويدعو عدم قيام مصر بتقديم تقارير إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى بعض القلق، لكننا نشيد في الوقت نفسه بما أبدته القاهرة من تعاون في توضيح المسائل التي تتصل بالموضوع. ومن المهم أن تبدي

إسرائيل بعض الإرادة السياسية وأن تتخلى عن موقفها الحالي تجاه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تضع جميع أنشطتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥]

أكدت الجمهورية العربية السورية في جميع المحافل الدولية حرصها الشديد على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ودعت سورية مجلس الأمن في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بحكم شعورها بالمسؤولية كعضو غير دائم في مجلس الأمن لإجراء مشاورات حول المبادرة السورية الهادفة إلى إنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ودعت سورية جميع الدول الصديقة والحبة للسلام إلى دعم هذه المبادرة في سبيل الوصول للغاية التي طالما سعت إليها منذ توقيعها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ وكذلك اتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٩٢.

وانطلاقاً من قناعتها بأن امتلاك أية دولة في الشرق الأوسط لهذا السلاح المدمر سيشكل تهديداً للمنطقة وسيعتبر مصدر قلق كبير ليس لشعوب المنطقة فحسب وإنما لدول العالم أجمع، أعادت سورية طلبها بإجراء مشاورات حول مبادرتها التي تقدمت بها في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٣ وأعيد مناقشتها يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والتي ما زالت مطروحة حتى الآن أمام مجلس الأمن باللون الأزرق.

إن سورية من خلال مبادرتها تلك تضع آلية تخص مشاغل الوضع الراهن في المنطقة لإخلائها من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية وتدعيم مسيرة السلام العادل والشامل القائم على قرارات الشرعية الدولية، كما تدعو للضغط على إسرائيل لإرغامها على الانصياع لرغبات المجتمع الدولي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الشأن ووضع حد لتطلعاتها الاستعمارية المتمثلة باحتلالها لأراضي ثلاث دول: سورية - فلسطين - لبنان ولوقف تطوير ترسانتها النووية وهي كلها مطالب عربية وإقليمية ودولية وعاملاً رئيسياً من عوامل تحقيق مصداقية وعالمية معاهدة عدم الانتشار النووي وتحقيق المبدأ العادل المتمثل بالابتعاد عن سياسة الكيل بمكيالين.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية ترى أن التدابير والترتيبات لإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط التي دعت إليها قرارات الأمم المتحدة تتطلب ما يلي:

ضرورة انضمام إسرائيل - الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك منشآت ومخزونا نوويا - إلى معاهدة حظر الانتشار النووي ووضع جميع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإزالة كامل مخزونها من الأسلحة النووية. ويتطلب ذلك أيضا الانصياع لقرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ لعام ١٩٨١ الذي طالب إسرائيل صراحة وعلى وجه السرعة لوضع منشآتها النووية تحت إشراف نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية تؤمن بأن الأمم المتحدة هي الإطار المناسب لمباحثات جدية تتيح المجال لجميع الدول المعنية في الشرق الأوسط للعمل الجماعي من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقد دأبت الجمعية العامة على تأكيد التزام المجتمع الدولي بذلك من خلال اعتماد قرارها السنوي القاضي بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وآخرها القرار رقم ٦٣/٥٩ لعام ٢٠٠٤.